

استراتيجية المقرضين

تتفق التعامل مع الدول المدينات

بقلم: سيد علي بوكراي

طريق النمو سجلت انخفاضا كبيرا
باستثناء بلدان جنوب شرق آسيا
الصنعة حديثا وبعض بلدان
امريكا اللاتينية.

هذا التدهور للبلدان المدينة
في طريق النمو والعديد من كسل
سياسة حقيقية للتنمية لأنشطة
مستوى شرح جزئي للشروط التعسفية
المفروضة على البلدان المدينة
كالجزائر. فالكثيرة تدور حول
الاستراتيجية الجديدة لمقدمي المال
وأهمية البعد الثقافي في تصنيف
المدينين حسب قدرتهم على
التسديد. (CREDIT RATING)
(REDIT IRANING)

(1) - المعاملة الجديدة لمقدمي المال:

تتميز الاستراتيجية الجديدة
لمقدمي المال أساسا في الإجراءات
الجديدة لتنظيم المصرفي الأمريكي
في ارتفاع المأونات للبنوك وشركات
(C O O K) كوك.

(1) - مراجعة النظام المصرفي للولايات

المتحدة:

لقد تم تعديل قانون الولايات
المتحدة في الميدان البنكي أساسا
كما أعيد النظر فيه وتم تصحيحه
على ضوء التقرير المقدم من طرف
لجنة التحقيق حول أزمة سنة 1929
وانهيار البورصة لهذا علينا ان نذكر
(مارك فارود دولاس ستيل) فمهمها
يتعلق بالانشاء الممسود جيد للبنوك
في الولايات المتحدة والتصنيف بين
بنوك الاعمال والبنوك التجارية حيث

في سنة 1982 اندش المكيد
امهر الملاحظين بتصريحه علنا
من نوباء للأداة جدول مديونية
الناجمة من عدم قدرته على
تسديدها فير ان مقدمي المال
اظهروا استعدادا خاصا بمساندتهم
المصرية للسلطات المالية
بمكيدو.

شأن سنوات فيما بعد:

بلد بنرولي آخر من شمال
افريقيا عليه 75% معدل خدمة الدين
حالة مزرعة بصفة خاصة وصعوبات
واقعية لا مفر منها. رغم هذا لم
يستفسد هذا البلد من تآزر دولي
رغم المدح الذي كان يرف له
على تسييره الصارم يجد هذا
التمييز تفسره في الاستراتيجية
الجديدة للمقرضين الذين اعتمدوا
مجموعة من الإجراءات الاملاعية
منذ سنة 1982.

سوف نبذل قصارى جهدنا
لمراجعة عمليات اعادة التقييم
المقتالية التي تجد امثلا لها
في تخفيض الحصة المتعلقة بالبلدان
السائرة في طريق النمو.

فيما يتعلق بالتجارة العالمية
يكفي ان نذكر ان قيمة المبادلات
العالمية قفزت من 1800 مليار
دولار سنة 1979 الى اكثر من 3000
مليار دولار سنة 1989، في حين
ان صادرات البلدان السائرة في

المجالس القضائية المشرع بصفة محتشمة
على صعيد القضاء بين الأهمية
المعطاة لعمل الـ INF ER11
وليس فعل GESTIONIS

أما على الصعيد الدولي فالمادة
94 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على
إمكانية اللجوء لمجلس الأمن لاسترجاع
بين دولة ما بشرط أن تصدر محكمة العدل
الدولية حكم سابق لقائمة المتهمين
زيادة على ذلك فالبنك العالمي
لديته وكالة لضمان الاستثمارات (MICA)
وذلك منذ سنة 1988 حيث أن هنالك
70 دولة وقعت هذه الاتفاقية (MICA)
ذات رأس مال مصوح يقدر بعليار
حقوق سحب خاصة فإخطار التحويل
ونزع الملكية، وكذا إخطار النزاعات
المسلة، والشغب المدني، والغاء
العقد دون وسائل طعن، محتسمة
لحيد 90% من مبلغ الاستثمار على مدى
15 سنة (المبلغ المحدد في الوقت
الحاضر يبلغ 50 مليون دولار).

ففي إطار سياسة انفتاح
للاستثمار الخارجي يمكن للجزائر
أن تواقع هذه الاتفاقية مشـ
صاغت كل من تونس والمغرب.
- ضمان المسودع.

لقد أنشأت الولايات المتحدة الـ FDIC
(federal deposit insurance corporation)
بعد أزمة سنة 1929 وذلك لضمان الودائع
في حالة الكف عن الدفع لبنكها
(مبلغ السوديعة المضمون: 100.000 دولار)
بمكس القانون البنكي الفرنسي لشهر
جانفي 1984 الذي أدخل نص للعمل
على التفاضل بين البنوك في حالة
فشل مؤسسة (AL SAUDI BANK)
طبق هذا القانون سنة 1987 زيادة
على ذلك وبعد موافقة الكونغرس على

حيث أن هذه الأخيرة لم يكن
بإستطاعتها الاهتمام بعمليات
المخطط وحتى المشاركة العمومية
للبلدان السائرة في طريق النمو
فالضغوط المختلفة وضرورة المنافسة
الدولية تسبب بتشجيع إنشاء بنوك
أمريكية في العديد من الولايات
دون تحديد، تم وضع حد للتفريق
بين بنوك الأعمال والبنوك التجارية
(العمل المتوفر للدول السائرة في
طريق النمو بإخذ في النقصان).

- بهدف الضمان:

تشير أن أصحاب البنوك
رغبوا في منح الامتياز لمصالحهم
قبالة مدنيين "السيادة" وذلك
بتشجيع اقرار قانون يحدد المناعة
حسب مبدأ مذهب مقيد للسيادة
في حين أن السلطات العامة أرادت
حماية المودعين.

- السيادة المقيدة:

رغبت الولايات المتحدة منذ
سنة 1976 في اقرار نظرية
تقييد السيادة وذلك بتحديد المناعة
لحالات معينة توقعها لعجز
المستثمرين من البلدان السائرة في
طريق النمو من تسديد ديونهم.

بعد (FISA) الأمريكية
أقرت بريطانيا العظمى نص منشور
سنة 1977 حيث أن لندن كوت تثل
مكانا وسطا بالنسبة لعمليات
القروض المالية الممنوحة للمدنيين
العموميين.

لاتزال البنوك المركزية تتمتع
بالمناعة على صعيد القضاء المختص
حيث أن تقييد الحكم بغض النظر
عن حالات استثنائية تعتبر أعمال
في إطار التسيير العادي، فتتبع

- معدل رأس المال بالنسبة للالتزامات
- استعمال معامل تحويل للنشاطات
الخارجية عن المعنائية .
- معاملات مشتقة للمخاطرة .
(1) - من الضروري ان تقترب نسبة
الاموال الخصومية بالنسبة للالتزامات
على الاقل 7.25% في نهاية عام 1990
و8% في نهاية عام 1992 .
هذه العلاقة المعمارية عالية
بالكثير بالنسبة للبنوك الاوروبية
التي تكون فيها نسبة الاموال الخاصة
من 5% الى 6% عموماً .
لقد تضاعف رأس المال للبنوك
اليابانية مرات خلال الفترة ما بين
1982 و1990 لئلا حضر اليابانيون
انفسهم لاحترام ال GEARING RATIO
فتعريضهم الاموال الخاصة يصبح مقيد
والقروض المقيدة تكون خارجية عن
التقييم سنة 1992 .

في سنة 1983 فان دور THE
ICERC المكون من ثلاثة ممثلين
من كل مؤسسة FDIC تتبع هذه اللجنة
بمجموع التزامات البنوك الامريكية
وتعمل على ترتيب اخطار البلدان
المصدية بهدف انشاء احتياطات
لاخطار عند التحويل (ATTR)
فتقرير الفحص يعطى اهمية خاصة
لتركيز الاخطار .
الاموال المتعلقة بمورد واحد
للتشديد يجب ان لا تتجاوز 25% من
رأس المال .

(2) - مسؤوليات البنوك :

في اطار الاتفاقيات البنكية مع
السلطات النقدية والمالية فان تكوين
المسؤوليات يصبح (امراً) جوهرياً .
لقد اشأت البنوك الاوروبية
والامريكية منذ سنة 1981 لبعض
الاموال الشكوك فيها قد تصل الى
80% من السداد ، اما البنوك اليابانية
فقد زادت في رؤوس احوالها الخاصة
زيادة على ذلك فقد ظلت بضرورة
سوق استثنائية لمدىونية الدول السائرة
في طريق النمو بمبلغ قدره 50 مليار
دولار في السنة مع تخفيض يتراوح ما بين
15% و90% (بوليفيا) وهكذا اعاد اصحاب
البنوك النظر في حكمهم على البلدان
السائرة في طريق النمو ، واخذوا
احتياطاتهم لمجابهة المساء المحتملة
للمدينين من البلدان السائرة فسي
طريق النمو بعكس سنة 1982 حيث
كان من الممكن ان تفقد هذه الوضعية
لانحياز النظام .

(3) - لجنة كوك COOK

بما كان تنحصر توصيات لجنة
كوك لبنك التنظيمات في ثلاثة فصول :

ان الضمانات المقدمة الى acceptance لها معدلات 100% وتحتفظ بها في نفس مستوى الضمانات الكلاسيكية للبنوك.

فان عجز المقابل في عمليات الصرف ل SWAPS معالجة مصفة مصفة . هذه الريف والراف التي تعممت على السوق المالي لها معامل تحويل بنسبة 50%

لتقييم هذه العمليات خارج الميزانية فان لجنة النقد والقرض للبنك المركزي الجزائري ملزمة بانشاء معدلات صرف مستوحاة من تلك التي أوفرت من طرف PR1

(ج) معسرة الأخطار

فال CEE اللجنة الاقتصادية الأوروبية والبنك العالمي وكذا مؤسسات جهوية أخرى ترى نفسها قريبة من معدل الخطر قريب من المخر في حين أن الفروض المقدمة للحكومات الأجنبية بعملة قابلة للتحويل غير العملة المحلية تعتبر كخطر أقصى بمعدل 100%

تبرز الاجراءات التي تبين ندرة رؤس الأموال المخصصة لحماية النمو خلال العشرة 2000 - 1990 الانتقالية بادخال شروط غير اقتصادية .

11 - التحويل التفاضلي

ان المعطيات الجديدة في أوروبا الشرقية خلقت علاقات متميزة بين كل من CEE اللجنة الاقتصادية الأوروبية وبلدان (COMECON) والتي تولد عنها انشاء بنك للتنمية (BERD) لديه لديه رأس مال بقيمة 12 مليار دولار في وقت قصير جدا تم تحويل برنامج مساعدة للدخول في اقتصاد السوق . ونرى أنه من الضروري أن نذكر بأن فرنسا تمنح لرومانيا امتيازات حيث أن اللغة الفرنسية تتحدث في هذا البلد الأخير سمعة لا يستهان بها اننا نجد هذه الحقيقة في استراتيجية قصر الاليزي في علاقاته مع دول المغرب التي تتميز من تلك التي تربط بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية حيث أن الشايت الاقتصادي أكثر تأكيد .

1 - الولايات المتحدة - أمريكا اللاتينية

بداية من الثمانينات تميزت سياسة البنك الأبيض بمجموعة من العمليات التي تهدف لرعاية مصالحه الاقتصادية في أمريكا اللاتينية .

نجد أن التقى هرزق دا سيلفا في بداية سنة 1982 إلى اسناده ليال. هنسري واليس (Govern op of federal reserve)

للتحدث معه حول مشاكل المكسيك فيما

يخص الدفع فان رئيس القبر السسية

PAUL VOLCKER المشهور بسلطته

أجرى محادثات خاصة مع رجل المال

المكسيكي ولذلك خصص هذا الأخير

مأدية قداء كل يوم جمعة بواشنطن

وبهذه المناسبة استطاعت المكسيك

أن تتحصل على قسروض STAND BY

واتفاقيات SWAP من طرف الفدرالية

بهدف تجاوز النصف الأول من سنة 1982

وتخضير قرار تأجيل دفع الديوان المستحقة

وفي شهر أوت قام الأمين المساعد للخزينة

السيد Mc NAMAR بلقاء بين البنوك

الخاصة بنيويورك وطلب مساعدة بنسك

المدفوعات الدولية ، وفي النهاية وافق

الكنرس على تحليل رفع خصص رأس المال

النقدي خلال الصيف 1983 في حين أن الولايات

المتحدة كانت معنية بمبلغ قدره أكثر من 8

مليار دولار (أكثر من 20% من الحصص) كان ميرر

هذا القرار وضعية بلدان أمريكا اللاتينية

التي استفادت من أغلبية القروض الشريطة

لصندوق النقد الدولي ونفس الملاحظة يمكن

أن نذكر للبنك العالمي بما أن دفع رأس المال

B.I.R.D (1.70 مليار دولار) لم يخصص دون

فتح مجالات جديدة لصالح المقرضين الأساسيين

المكسيك ، البرازيل ، الأرجنتين .

يكفي أن نذكر مديونية المكسيك بالنسبة

للمؤسسات المتعددة الأطراف تقترب من 30

مليار دولار أي أن المبلغ أعلى بكثير من

مديونية البرازيل جملة .

إن مخطط BAKER لسنة 1985 الذي كان

يهدف لجمع 40 مليار دولار خلال ثلاث سنوات ،

ومبادرة BRADY في شهر مارس 1989

والتي كانت تهدف إلى تخفيض دين المقرضين

ترجمت بعمليات لصالح كل من البرازيل

والمكسيك .

ففي إطار مخطط باكر تمكن المكسيك عرض

متنوع بمبلغ 55 مليار دولار يضمن الاختيارات

التالسسية .

— سندات مضمونة لمدة 30 سنة بفائدة

قدرها 25% .

— قروض حسب LIBOR بهامش أقل

من مجمع ثمن من 1% وتخفيف بنسبة 35%

لرأس المال .

— قروض جديدة تناسب 25% من مبلغ

الالتزامات السالفة .

فعلى صعد الهندسة المالية تمكن المكسيك

من الحصول على شروط هامة باطلة لغوجة

(30 سنة) وبتقليص نسبة فائدة 6.5-6%

في حين أن نسب الموافقة على خمسة سنوات

يقترب من 9.25% .

فيسرنا - المغرب

من المهم أن نذكر أن في الشرق تمكنت مصر

من تقليص مديونيتها 17.5 مليون دولار

بمناسبة أزمة الخليج ، ونفس الوقت أقيمت

جامعة فرنكوفونية بالاسكندرية وفي المغرب

تجبل المغرب بعد مفاوضات هامة من إعادة

جدولة مبلغ 3.2 ملياد دولار على مدى 15 سنة باستعمال هامش سبع من ثمن 2% نسوق LIBOR بالنسبة لنسب التخفيض المقترحة تبقى في حد 25%، هذه الشروط بعيدة كل البعد على التي تحصلت عليها المكسيك والمذكورة آنفوسا.

بالنسبة للجزائر نذكر النشاطات الحثيثة لمدير الخزينة اسيد تريشار لتوقيع معاهدة خط قروض بقيمة 7 مليا فرنك فرنسي في بداية سنة 1989، هذه القيمة البسيطة بالنسبة للامكانيات الحقيقية للاقتصاد الجزائري الذي يتميز بانتباه كبير للمكسيك دخل فردي أكبر على من دخل المكسيك، امكانيات تصدير للطاقة متوفرة بأكثر من 1.3 مليون برميل يوميا مساوية للترول حينما نصف الغاز).

ان محافظ بنك فرنسا الأسبق السيد CAM DESSUS الذي تولى منصب مدير عام للأموال وكذلك مسؤولي نهج ريفولسي أوصوا بعدم اعادة الجدولة، هذه العملية التي تجر عنها نتائج وخيمة.

انهم يجهلون التكاليف الزائدة منذ سنة 86 على الصعيد النقدي، وكذا على صعيد SKEE TENERS وذلك بتثقيف الحواري على المستوى السياسي بغض النظر للجانب التقني.

في الأخير فإن المحتوى العاطفي للعلاقات الفرنسية المغربية يقرب كل وضوح بالتاريخ، اللغة واعتراف نسبي بالاسلام الذي خلق خافو للغرب من جراء التفسيرات الغير صحيحة

لمسايدي دين التسامح.

فإن التمييز العاطفي للعلاقات يتزايد عندما يتعلق الأمر بالجزائر وعكس الأهمية للمنطقة لمصالح العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

من الواضح أن العاطفة أخذت بعدا حقيقيا في الاقتصاد مثلها أكد G. MYRDAL غير أن هذا الدور يندم في بعض الأحيان عندما تكون هذه الأهمية خلال هذه الفترة المتميزة بقلّة رأس المال فإن أصحاب المال يتقبلون في بعض الأحيان مواقف مضادة لمصالحهم الاقتصادية بأدخالهم شوايت أخرى مثل البعد الثقافي.

يمكننا أن نختم بالتأكيد بأن تنوع الفرضين عامل تحديدي للتقرب العاطفي المتعلق بمشكل المديونية، فإن تسيير بمثل هذه الأهمية بالنسبة لمستقبل الاسم كان من الواجب أن يؤخذ على مستوى تقني بحيث دون تجديد الرأي العام الذي من الممكن أن يفضل العاطفة عن العقلانية، وبعبارة أخرى يمكن تسيير المديونية بوضع المنافسة على الساحة العمومية.